الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم: ..... تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع

آلية منح القروض في البنوك التجارية

–دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

اعداد الطلبة

أسامة حريزي

بلال حليتيم

اشراف الدكتور

عبد الرزاق نذير

لجنة المناقشة

سعودي عبد الصمد	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد الرزاق نذير	أ. محاضر "ب"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
هادف حيزية	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017–2018 م

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا وأحلل عقدة من لساننا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الفاضل نذير عبد الرزاق، الذي ساعدني في اختيار الموضوع وقبوله الاشراف على هذا العمل، وتقديمه لي النصائح القيمة وتوجيهي طيلة فترة البحث. فبارك الله فيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل ومناقشته.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى طاقم مصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة- ولاية المسيلة على المساعدة التي قدموها لي طيلة فترة التربص.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص إلى مكتبة السفير

كما نشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

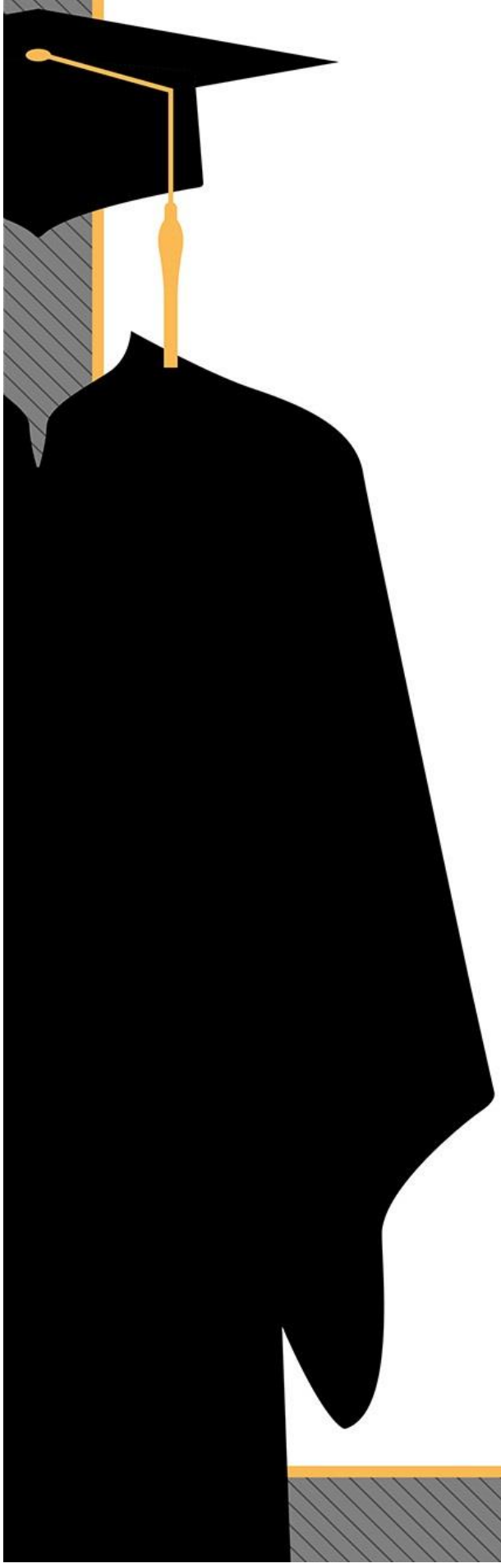

الإهداء

أهدي هذا العمل القيم إلى أعز إنسانيين في الحياة

أمي وأبي حفظهما الله

وإلى إخوتي وأختي الوحيدة حفظهم الله

وإلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

إلى زهرات بيتنا محمد البشير، آلاء الرحمان

إلى جميع العائلة صغيرها وكبيرها

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

لكم جميعا أهدي هذا العمل

أسامة حريزي

إهداء

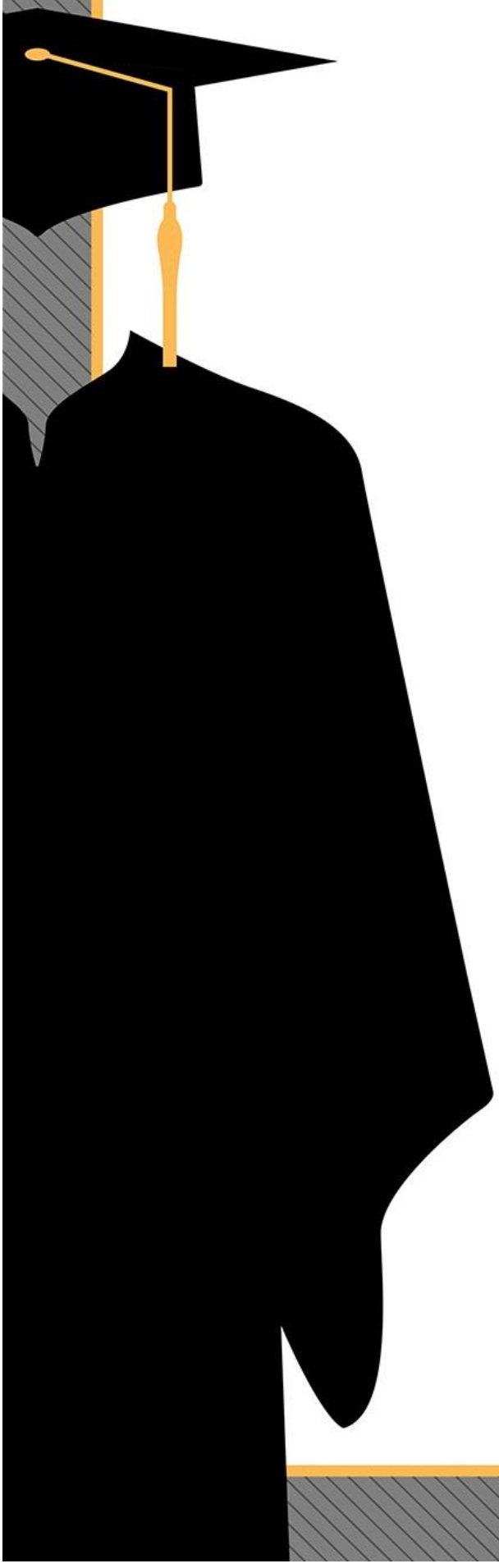

اللهم إني أسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعملا نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما وأسألك دوام النجاة من كل بلية، وأسألك دوام العافية.

أهدي هذا العمل الجبار إلى التي مهما عملت فلن أستطيع أن أرد ذرة من جميلها إلى بهجة القلب و هبة الرب وكمال الود وصفاء الحب،إلى التي لا طعم للحياة بدونها، إلى روضة الأمل المعطاة، وجداول الحنين،إلى الأم الغالية " حليتيم ربيحة حفظها الله"

إلى صاحب فخري وعزتي وكرامتي ومستندي واصلي واستقامتي في الحياة أبي الغالي "حليتيم محمد ".

إلى جميع الإخوة وعائلتهم

إلى زميلاتي وزملائي في قسم العلوم الاقتصادية وفقهم الله،إلى كل عائلة حليتيم.

وإلى كل من عرفني وأحبني وساعدني في مشواري الدراسي.

حليتيم بلال

الملخص:

تعتبر القروض البنكية أداة مهمة في البنوك، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر مع التزام هذا الأخير (المدين) بسداد المبلغ خلال فترة زمنية محددة وذلك إما دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك دفع كامل الفوائد المترتبة على هذا القرض، ومنه فان القروض البنكية تتميز بعدة خصائص وهي: المبلغ، المدة، معدل الفائدة، الضمانات. ويمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك لعملائه حسب مدتها، الغرض منها، المقترضين والضمان، وكل بنك عند منحه القروض يقوم بانتهاج آلية للإقراض يبين فيها السياسات والإجراءات اللازمة لمنح القرض بداية من دراسة ملف الطلب ثم إبلاغ العميل بقرار القبول أو الرفض إلى غاية تحصيل القرض واسترداد البنك لأمواله، لكن تواجه البنوك عدة مخاطر أهمها احتمال عدم تسديد العميل للمبلغ، لذلك نجد أن البنك يقوم بعدة إجراءات ووسائل للتخفيف من حدة هذه المخاطر، وأهم هذه الوسائل هي الضمانات البنكية التي يعتبرها البنك تامين عن الأخطار المحتملة وتمكنه من استرجاع كل أمواله أو جزء منها.

الكلمات المفتاحية: البنوك، القروض البنكية، آلية منح القروض، ضمانات القروض البنكية.

Résumé

Les crédits bancaires sont un outil important dans les banques, Ils jouent un rôle important dans la réalisation du développement économique et social. Ils sont également un moyen permettant de transférer les capitaux d'une personne à une autre, ce dernier s'engageant à rembourser sa dette dans une période déterminée, soit en remboursant la totalité ou en tranches ainsi à rembourser les intérêts y afférents. De ce fait, le crédit bancaire est caractérisé par plusieurs spécificités, notamment, la somme, la durée le taux d'intérêt et les garanties. Les crédits octroyés par la banque à ses clients peuvent être spécifiés selon leurs durées, leurs objectifs, les demandeurs de crédits et la garantie. En accordant des crédits, chaque banque s'engage dans une politique de crédit dans laquelle elle démontre les politiques, les procédures nécessaires pour l'octroi des crédits en commençant par l'examen du dossier du demandeur puis l'information de l'opérateur de la décision de l'accord et/ou du refus jusqu'à l'accord du crédit et la récupération des fonds, Toutefois, les crédits sont confrontés à plusieurs risques, le plus important est l'éventuel non-remboursement par le débiteur, C'est pour cette raison que plusieurs mesures sont prises par la banque pour réduire de l'ampleur de ces risques, en particulier, les garanties bancaires considérées comme une assurance pour les éventuels risques et permettant de récupérer soit la totalité ou une partie de ses fonds.
Les Mots Clés: les banques, Les crédits bancaires, politique de prêt, garanties de prêts bancaires

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول والأشكال	IV-III
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : ماهية البنوك وآلية منح القروض	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	08
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها	08
المطلب الثاني: اهداف البنوك التجارية	11
المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري	11
المبحث الثاني: ماهية القروض	14
المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها	14
المطلب الثاني: أنواع القروض	16
المطلب الثالث: تعريف وأنواع قروض الاستغلال	18
المبحث الثالث: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض	20
المطلب الأول: شروط منح القروض	20
المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض والوثائق اللازمة	24
المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض	28
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة	
تمهيد	40
المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة	41
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة	53
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة	59

المطلب الأول: الشروط الأساسية لمنح القروض لدى البنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
المطلب الثالث: دراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة	66
خلاصة الفصل الثاني	82
خاتمة	84
قائمة المراجع	89
الملاحق	92
الملخص	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري	12
02	تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي	70
03	مخطط التمويل الخاص بمشروع المستثمر الفلاحي	71
04	جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة	72
05	الميزانية الافتتاحية	73
06	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات جانب الخصوم	73
07	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات جانب الأصول	74
08	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول	74
09	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم	75
10	مؤشرات التوازن المالي	76
11	النسب المالية	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع القروض	17
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة المسيلة	54
03	آلية منح القرض في لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة المسيلة	65

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	تركيبات الاستثمار – هيكلة التمويل
02	جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات
03	الميزانية الافتتاحية
04	الميزانية المتوقعة
05	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة المسيلة

مقدمة

احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

وفي ظل هذه الظروف تعمل البنوك جاهدة على تطوير امكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، وتعتبر البنوك التجارية الحجر الأساس في النظام المصرفي حيث تهدف إلى الحصول على الربحية في أقصي فترة زمنية ممكنة وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، لذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي إنما تتمثل في استعمالها في منح القروض المختلفة وفقا لآليات ومعايير محكمة يتبعها المصرف، ولها شروط ومراحل يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للقرض إلى دراسة تحليلية مدققة للجانبين المالي وغير المالي للمؤسسة .

1- الإشكالية

لتغطية هذا الموضوع الواسع من الناحية العلمية والعملية أردنا أن تقوم بدراستنا على الإشكالية التالية:

ما هي الآليات والإجراءات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض؟

وللإجابة على هذه الإشكالية بصورة واضحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور التي تقوم به البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد؟
- ماهية المعايير التي تعتمد عليها البنوك في قبول أو رفض طلب القرض؟

❖ ماهية الآليات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمنح قرض استغلال وتسيره؟

2- الفرضيات

- تقوم البنوك بتنويع القروض لتحقيق هدف الربحية والسيولة والأمان.
- تتبع البنوك مجموعة من الإجراءات والأساليب في منح القروض.
- يعتبر التقييم المالي للقرض آخر خطوة يقوم بها البنك عند منحه للقروض.
- تتمثل الضمانات المقدمة لمنح القروض البنكية في ضمانات عقارية وأخرى شخصية، بالإضافة إلى دراسات مسبقة لأي مشروع قبل أن يتم عملية تمويله .
- يهتم بنك BADR بالقروض الفلاحية التي تساعد في تنمية القطاع الفلاحي.

3- أهداف البحث

نسعى من وراء هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نذكر منها:

✓ معرفة المصالح المختصة بدراسة منح القروض وكذا الأدوات المستعملة.
✓ معرفة كيفية تطبيق واستخدام الإجراءات المتبعة في منح القروض من طرف البنوك التجارية على واقع العمل الميداني وذالك من أجل اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه.

4- أهمية البحث

لقد حاولنا في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك وهي مصلحة القرض، وذلك من خلال معرفة كل الإجراءات والآليات المتعلقة بمنح القروض، حيث تعد هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

5- أسباب اختيار موضوع البحث

يعود اختيارنا لهذا البحث إلى مجموعة من الدوافع والأسباب نختصرها فيما يلي:

- أهمية الموضوع.
- معرفة الآليات المتبعة لدى البنوك التجارية لمنح القروض.
- الرغبة الشخصية في التعرف والبحث في هذا الموضوع.
- الموضوع المختار في صلب تخصص تكويننا.

6- حدود البحث

الحدود المكانية: لقد تم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة.

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة الممتدة من 2018/03/18 إلى غاية 2018/05/03.

7- منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة، وقد استخدمنا في ذلك مجموعة من الأدوات لجمع البيانات والمتمثلة في الكتب والمراجع ذات الصلة بالموضوع في الجانب النظري، وعلى المقابلة والملاحظة والإحصاءات المقدمة من طرف البنك في الجانب التطبيقي.

8- صعوبات البحث

واجهتنا عدة صعوبات عند القيام بإنجاز بحثنا يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا للوصول إلى المعلومة وإجراء التربص في البنك وذلك راجع إلى سرية المعلومات داخل البنك محل الدراسة.
- ضيق الوقت.

9- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: حياة النجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية في إطار نشاطاتها المختلفة بالإضافة إلى تقنيات ومبادئ إدارة المخاطر المصرفية للجنة بازل للرقابة المصرفية.

الدراسة الثانية: دراسة إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، المصرف الصناعي السوري نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006.

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب القرض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

10- تقسيمات البحث

أما فيما يخص تقسيم البحث فإنه تم تقسيمه إلى فصلين: فصل نظري والآخر تطبيقي، وعلى هذا الأساس فإن الفصل الأول احتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى مدخل للبنوك التجارية، أما في المبحث الثاني تم تسليط الضوء على مفهوم القروض وأنواعها، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض.

أما في الفصل الثاني فتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه ميدان دراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة، والمبحث الثاني قمنا بدراسة ميدانية لحالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة.

تمهيد

حظيت البنوك منذ فترة طويلة بأهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد أهميتها مع مرور الوقت ومع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

كما تعتبر البنوك التجارية من بين المصادر التي تدعم القطاع الفلاحي بالأموال اللازمة والضرورية لسير العملية الإنتاجية، لكن وإن كان توفر الموارد المالية يعتبر شرطا أوليا لتنمية أي قطاع فإن وجود سياسة ائتمانية واضحة ومحددة وإجراءات تمويل متكيفة مع طبيعة كل قطاع يشكل شرطا مكملا وضروريا لنجاح عملية التنمية.

كما قد خصصنا هذا الفصل لإعطاء صورة عن ماهية:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية؛

المبحث الثاني: مفهوم القروض وأنواعها؛

المبحث الثالث: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك نظرا للدور المهم الذي تؤديه في تعبئة المدخرات وكذا تميزها بوظيفة خاصة وهي خلق النقود، والتي من خلالها تستطيع التأثير على العرض النقدي والكتلة النقدية في الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

أولا: تعريف البنوك التجارية

أطلقت كلمة البنوك التجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويل قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات البنكية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم التمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو الهيئات الخاصة أو الحكومية، وكلمة بنك هي كلمة إنجليزية Bank،[1] وليست عربية وهي تعني مصطبة وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور معنى الكلمة وأصبح يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود الورقية ونقود الودائع والنقود الإئتمانية.

فالبنوك التجارية هي: " البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بنوك الودائع، وأهم ما يميزها على غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والحساب لأجل[2].

كما تعرف أيضا البنوك بأنها: " عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة، تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع أو إنشائها والبحث عن الودائع[1].

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين آرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 104.

[2] جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 82.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية خصائص تجعلها مختلفة عن بقية البنوك وهذه الخصائص هي:[2]

1- تقوم البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة بقبول الودائع ومنح القروض، ولكنها تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، ويترتب على ذلك أن الالتزامات على البنوك التجارية في صورة ودائع وهي التزامات قصيرة الأجل، وتعتبر جزء من عرض النقود.

2- تساهم البنوك التجارية في إيجاد ودائع جديدة مشتقة يترتب قيام البنك بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية.

3- تمثل الودائع الجارية والودائع لأجل أحد المصادر المهمة من مصادر البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق، وهذا يعني أن المطلوبات على البنوك التجارية هي قصيرة الأجل، مما يفرض عليها أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار أموالها.

ثالثا: وظائف البنوك التجارية

مرت الخدمات البنكية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور،[3] حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف إلى وظائف تقليدية وحديثة كما يلي:

1-الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: تتمثل في:

[1] عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 88.

[2] هيل عجمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص110-111.

[2] أحمد حشيش اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص28.

أ-منح الائتمان قصير ومتوسط الأجل؛

ب- قبول ودائع الأفراد؛

ج- جذب المدخرات وذلك بشتى الطرق التي تحقق لها ذلك لجمع هذه المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية؛

د- تقديم الخدمات لعملائها لتحصيل الشيكات والكمبيالات وسداد التزاماتهم بإصدار خطابات الضمان على طلبهم؛

هـ- قيامها ببيع العملات الأجنبية للذين يطلبون ذلك سواء للسفر إلى الخارج أو العلاج.

2-**الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:** من الوظائف الحديثة للبنوك التجارية نجد ما يلي:[1]

أ- القروض الاستهلاكية ؛

ب- خدمات الإرشاد والنصح المالي ؛

ج- التأجير التمويلي؛

د- الإدارة النقدية لمشروعات المخاطرة؛

هـ- بيع الخدمات التأمينية؛

و- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم؛

ز- تقديم الصناديق الاستثمارية وصناديق الفوائد السنوية الدورية؛

ر- تقديم خدمات بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة؛

و- تمويل مشروعات الامتياز؛

[1] نفس المرجع، ص 29.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تتمثل أهداف البنوك التجارية في[1]:

أولا: هدف الربحية

وتعني توظيف الأموال في أصول تحقيق عائد مناسب يكفي لتغطية مصروفات البنك وأهمها الفوائد على الودائع الآجلة بالإضافة لتحقيق فائض للمساهمين والملاك.

ثانيا: هدف السيولة

وتعني الاحتفاظ بحجم مناسب من الأصول السائلة لمواجهة الالتزامات العاجلة وأهمها المسحوبات من الودائع.

ثالثا: هدف الأمان

ويقصد بها توظيف أموال البنك في الأصول ذات مخاطر منخفضة نسبيا مقارنة بالعائد منها.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

هدف البنك التجاري باعتباره مؤسسة تجارية هو تعظيم الربح، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديه، ومن أجل ذلك فهو يسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات والبحث عن أحسن الفرص التي تحقق له الربحية والضمان مع مراعاة ما يلزمه من السيولة لسيره العادي، وتتمثل المهمة الأساسية لإدارة البنك في التسيير الفعال للأصول والخصوم، وجوهر هذه العملية هو تحقيق توازن مستمر فيما بين طرفي الميزانية أي الموارد (الخصوم)، والاستخدامات (الأصول).

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 167.

أولا: مفهوم ميزانية البنك ومكوناتها

ميزانية البنك كميزانية أية مؤسسة وهي صورة عن وضعيتها المالية في تاريخ معين، وهي تشمل جانبين: (الخصوم) أو الموارد (الأصول) أو الاستخدامات، فالخصوم تمثل مجموعة التزامات البنك تجاه مختلف الأطراف المساهمون، المودعون وغيرهم أصحاب الحقوق، بينما تمثل الأصول مختلف الأصول الثابتة[1]، القروض، والجدول التالي يوضح ميزانية البنك التجاري.

الجدول رقم (01): ميزانية بنك تجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية سائلة:	1- رأس المال
- الصندوق	2- الاحتياطات
- البنك المركزي	- القانونية
- مركز الصكوك البريدية	- الاختيارية
2- أوراق مخصومة	3- المؤونات والأرباح غير الموزعة
3- حقوق على البنوك والمؤسسات المالية تحت الطلب الأجل	4- ودائع الزبائن
4- حقوق على الزبائن	- ودائع جارية
- قروض قصيرة الأجل	- ودائع غير جارية
- قروض طويلة الأجل	5- مستحقات للبنوك
5- أوراق مالية واستثمارات	6- ديون ممثلة بسند
- سندات حكومية	- أذون الصندوق
- مساهمات وأنشطة للمحفظة الأخرى	- سندات السوق ما بين البنوك
6- ائتمان تجاري	- سندات أخرى
- الأصول الثابتة	7- شيكات وأوراق مستحقة الدفع
	8- نتيجة الدورة.

المصدر: ذبيح عقيلة، محاضرات في الاقتصاد البنكي غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2016، ص 18.

[1] ذبيح عقيلة، محاضرات في الاقتصاد البنكي غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2016، ص18

وبصفة إجمالية يمكن تجزئة موارد البنك إلى موارد مستقرة (أموال دائمة) وهي موارد طويلة أو متوسطة الأجل وموارد متداولة وهي قصيرة الأجل، ونفس الأمر بالنسبة للاستخدامات يمكن تقسيمها إلى استخدامات ثابتة وأخرى متداولة، ومن هذا المنطلق تتكون الخصوم من:

1-الأموال الخاصة والاحتياطات والمؤونات والأرباح غير الموزعة؛
2-الودائع بمختلف أشكالها وآجالها؛
3-الديون بمختلف صورها، وأهمية السندات التي يصدرها البنك ؛

وبالمقابل تتكون الأصول من:

أ- القروض بمختلف أشكالها وآجالها؛

ب- الأرصدة السائلة المتاحة للاستخدام الفوري أو شبه الفوري؛

ج- التوظيفات المالية، والمتمثلة في الأوراق المالية للبنك؛

د- أصول أخرى: وتشمل المباني التي تخص البنك، كالمعدات والأثاث وباقي العقارات الأخرى المملوكة.

ثانيا: تحليل ميزانية البنك التجاري

يهدف تحليل ميزانية البنك أو ميزانية أية مؤسسة أخرى إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وأن النتائج الإيجابية للتحليل المالي لا تعني دوما سلامة المسار بالنسبة للمؤسسة، ومثال ذلك أوقات المسار بالنسبة للمؤسسة، فقد يخفي هذا التحليل حقائق سيئة من شأنها أن تعصف بمستقبل المؤسسة، ومثال ذلك أوقات الأزمات المصرفية، ومن ناحية أخرى إذا كان البنك المالي له عدة فروع أو يمارس عدد من الأنشطة فلابد من إجراء تحليل لكل فرع ونشاط على حدى، فضلا عن التحليل الخاص بالميزانية الإجمالية للبنك، بغية الكشف عن الفروع أو الأنشطة الناجحة من غيرها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة[1].

[1] نفس المرجع، ص 19.

المبحث الثاني: ماهية القروض

يعتبر القرض من أهم الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك، وهو أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثير على مستوى البنك والمؤسسة المالية الوسيطة، بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه.

المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها

أولا: تعريف القروض

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعمد المدين بسداد تلك الأموال وهدفها هو تدعيم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك بشراء أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[1].

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة البنك أي الدائن يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو بعده يمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعمد المدين التسديد بعد انقضاء الفترة المتفق علبيها بين الطرفين[2].

ثانيا: خصائص القروض

من التعريف نستنتج خصائص القروض:

1-قيمة القرض: تتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض؛

2-مدة القرض: وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة الإبراهيمية، مصر، 2008، ص ص 103-104.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007، ص 66.

3-معدل الفائدة: يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

أ- قيمة القرض ؛

ب- مدة القرض ؛

ج- مرونة القرض؛

د-المنافسة؛

هـ- درجة المخاطرة ؛

و- تكاليف القروض؛

ز-تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأدنى والأعلى لقيمة القرض.

4-الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية.

5-طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها[1]:

أ- **برنامج بأسعار فائدة ثابتة:** فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقسامها القرض الأصلي لمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق؛

ب- برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها؛

ج-تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزء هام دفعة باستعمال سعر الفائدة الثابت خلال الفترة المتفق عليها، والجزء الآخر يتم باستعمال سعر الفائدة المتغير؛

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية ،عمليات وتقنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2000، ص ص،16،17

د- برنامج تسديد قيمة القروض تدريجيا، وهذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

6-طريقة صرف القروض واستهلاكها: ويحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله؟ أو على المسحوب فقط.

7-الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي؟

8-فترة السماح: تتمثل في الفترة التي تسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

المطلب الثاني: أنواع القروض

يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع التي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك، وأهم هذه الأنواع موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أنواع القروض

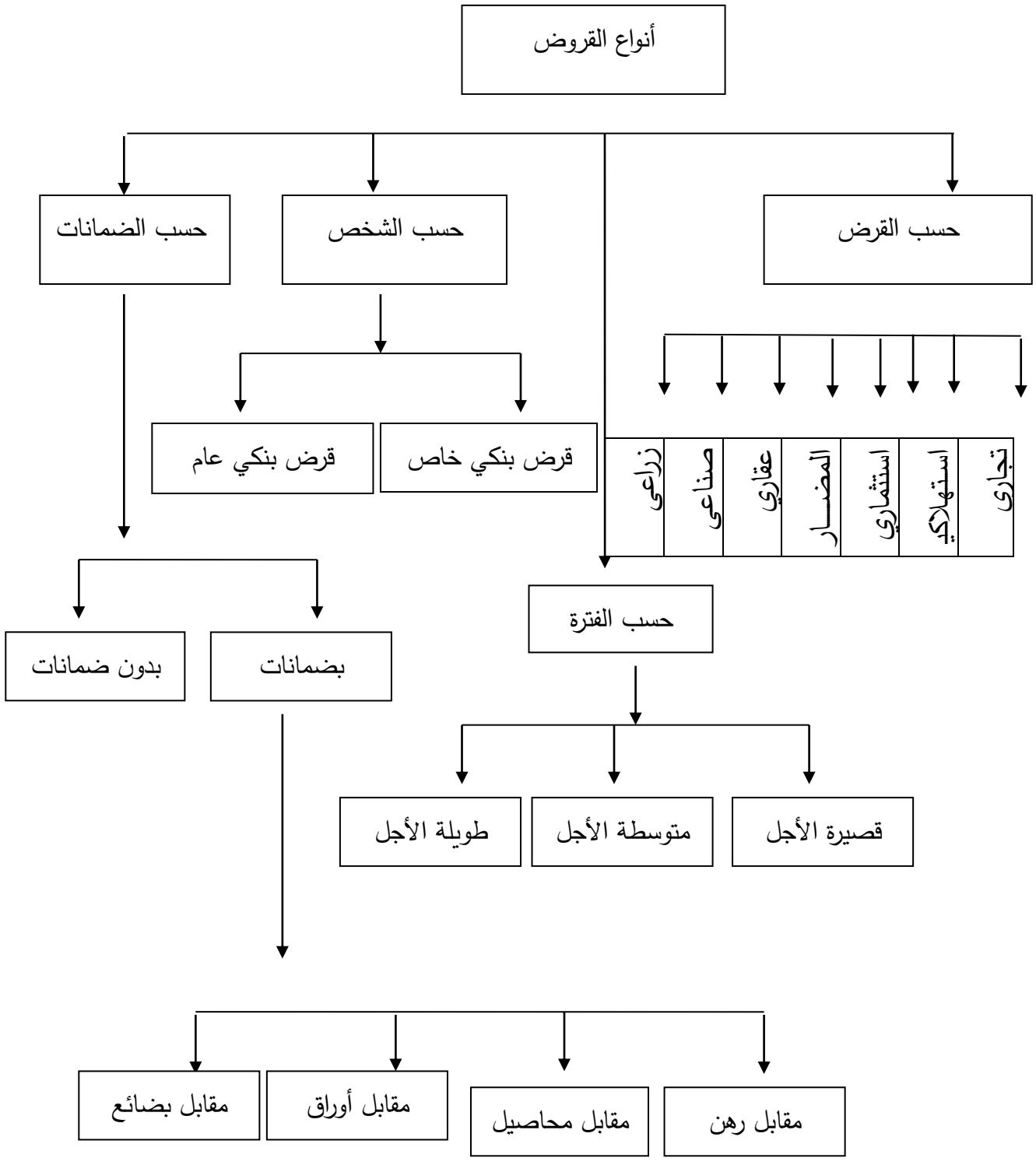

المصدر: من إعداد الطلبة طبقا لحمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

المطلب الثالث: تعريف وأنواع قروض الاستغلال.

أولا: تعريف قروض الاستغلال

هي القروض التي تمول نشاطات الاستغلال وتمتاز بالتكرار في عملياتها الإنتاجية وهي قروض قصيرة الأجل لا تتعدي 18 شهرا وتتبع البنوك طرق لتمويل هذه الأنشطة، وذلك حسب طبيعة النشاط {تجاري، صناعي، زراعي، خدماتي} أو حسب الغاية من الغرض أو الوضعية المالية للمؤسسة.

وترتبط هذه القروض بصفة عامة بمحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرتها على تحصيل ديونها

ثانيا: أنواع قروض الاستغلال

عملت البنوك التجارية على إيجاد وتطوير عدة طرق لتمويل نشطات الاستغلال لتناسب احتياجات التمويل قصيرة الأجل وتنقسم قروض الاستغلال إلى نوعين وهي:

1-القروض العامة: وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليست موجهة إلى تمويل أصل معين، وتسمي أيضا بقروض الخزينة، وتلجأ المؤسسة إلى هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي[1]:

أ- **تسهيلات الصندوق:** وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي واجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإرادات عن النفقات، فهي إذا تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم عملية التحصيل لصالح الزبون حين يقطع مبلغ القرض.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان- الأردن، 2006، ص19.

ب- **السحب علي المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلي سنة كاملة، ويقوم البنك بفرض فائدة علي العميل خلال هذه الفترة.

ج- **قروض الموسم:** وهي القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات، بحيث تلجأ إلي هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية .

د- **قروض الربط:** وهي عبارة عن قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2-**القروض الخاصة:** وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية:

أ- **التسبيقات على السلع أو البضائع:** وهي قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على تلك السلع كضمان للبنك وينبغي علي البنك التأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها لتلف بسرعة.

ب- **الخصم التجاري:** هو شكل من الأشكال القروض التي يمنحها البنك لزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين اجل تسديدها، ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمي سعر الخصم.

ج- **تسبيقات علي الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن إخفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية المتمثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة أو المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات العمومية في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها قانون الصفقات العمومية.

المبحث الثالث: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض

المطلب الأول: شروط منح القروض

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة وهو موضوع ضمن شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرا، وعليه يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى[1]:

أولا: الشروط العامة لمنح القرض

تعتبر عملية منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية ويعتبر من أهم وظائف المصارف، التي يجب أن يعنى بدارستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته ومن بين هذه الشروط:

1. **شخصية العميل:** تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه، كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

2. **المقدرة على الدفع:** تعني دارسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام, المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، مصر، 1998، ص 230.

العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على أرس المال[1].

3. **رأس المال أو المركز المالي:** يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل:

أ- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة؛

ب-نسبة التداول؛

ج- نسبة السيولة وعائد الاستثمار، إضافة إلى معدل دوران الأصول الثابتة.

4. **الضمانات:** يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمواجهة بعض القصور في المعايير السابقة، ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة، فمثلا قد يطلب من البنك ضمانات من المقترض لعدم توفير رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدر السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمانات ذاتها.

5. **الظروف العامة:** قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرته على الدفع عالية، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو

[1]، نفس المرجع، ص 231.

صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية، بالإضافة إلى كل هذا هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم على المعايير الخمسة السابقة لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه.

ثانيا: إجراءات منح القرض وتحصيله

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية:

الفحص الأولي لطلب القرض، التحليل الائتماني للقرض، التفاوض مع العميل، اتخاذ القرار، صرف القرض، متابعة القرض والمقترض، تحصيل القرض[1].

1. فحص طلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاقه وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2. التحليل الائتماني للعميل

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءً على

[1] نفس المرجع، ص 281.

المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة[1].

3. التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءً على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4. اتخاذ القرار

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله (شروط البنك)، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للقرض ،معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية.

5. صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

---

[1] نفس المرجع، ص 282.

6. متابعة القرض والمقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى[1].

7. تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض).

المطلب الثاني: دراسة طلبات القروض والوثائق اللازمة

أولا: دراسة طلبات القروض

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذلك على دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها[2]:

أ- دراسة العوامل الإنسانية:

ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون ومدى التزامه بتعهداته اتجاه المتعاملين معه، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبرى التي يتعدد المسؤولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص، فتكون المحادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن

[1] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[2] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان- الأردن، 2003، ص50.

قرب، إضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخارجية، مثل البنوك الأخرى والموردين ونشرات الديوان الوطني للإحصاء والغرفة التجارية وكذا الجرائد الرسمية، أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه المصرف فتتمثل الثقة في قدراته على عدم إفشاء أسراره أو معلومات تخص نشاطه، الثقة قي قدرته التحليلية والثقة في جدية آرائه ونصائحه.

ب- دراسة السوق

توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري، على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات (منتجات المؤسسة) وكذا مدى استقرار أسعار بيعها ،إضافة إلى دراسة درجة المنافسة، مركزها، نوع النشاط، كما يحاول المصرفي في دراسته إلى جمع أقصى المعلومات حول السوق واتجاهه (حالة انكماش اقتصادي، نمو أو اتجاه إلى إعادة النمو).[1]

ج- الأجل (المدة)

كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة، وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارت المتعلقة بها أقرب إلى الصواب فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتعدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة في التاريخ المحدد، وعلى العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصيرة الأجل.

د- المحيط الاقتصادي والنقدي

إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مردوديتها، وبالتالي قدرة المؤسسة على

[1] نفس المرجع، ص51.

الوفاء بالتزاماتها، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية على نشاط المؤسسة المقترضة وإمكانياتها المالية، فقوانين الضرائب مثلا تؤثر على موارد التمويل الداخلي كما لا يخف على أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبعها البلد والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل الخصم، إعادة الخصم، تأطير القروض وكذا سياسة السوق المفتوحة.

ثانيا: الوثائق اللازمة لطلب القرض

إن الوثائق والمعلومات المطلوبة في ملف القرض من طرف البنك تتطلب توفر الشروط التالية:

1. تقديم المشروع في أحسن صورة مقبولة لدى البنك؛
2. التأكد من أن التمويل الذاتي والمساهمة المالية للمستثمرين كافية؛
3. التأكد من المقدرة على التسيير والخبرة المهنية فيما يتعلق بموضوع المشروع؛
4. تقديم الأرقام والنتائج التقديرية المالية والاقتصادية الخاصة بالمشروع؛
5. تأكيد الضمانات التي يقدمها المستثمر لتغطية قروض الاستثمار.

وبالتالي الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض هي[1]:

أ - **وثائق تعريفية بالمؤسسة:** تحتوي على:

- طلب القرض؛
- تقديم عام للمشروع الاستثماري؛
- تقديم المستثمر (شخص واحد أو مجموعة أشخاص)؛

[1] نفس المرجع، ص52.

- دراسة السوق والمنتوج.

- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع، تنجز من قبل خبير مستقل أومن خبراء المؤسسة على حسب حجم المشروع، والبنك عادة ينصح الزبائن بإجراء دراسة لدى خبير مستقل، لأن مكاتب الدراسات المستقلة قد تنبه المستثمر إلى كثير من الأمور التي يجهلها والتي لها علاقة بنجاح المشروع.

ب- **وثائق محاسبية:** تحتوي على الميزانيات والميزانيات التقديرية، وجداول حسابات النتائج التقديرية إذا كانت المؤسسة قديمة النشاط، والميزانيات التقديرية وجداول حسابات النتائج التقديرية فقط إذا كانت المؤسسة جديدة النشاط.

ج- وثائق أخرى: متعلقة بالوضعية القانونية للمؤسسة وهي:

- القانون الأساسي للشركة؛

- نسخة من السجل التجاري؛

د- وثائق متعلقة بالوضعية اتجاه الدائنون وهي:

- شهادة الوضعية اتجاه إدارة الضرائب؛

- شهادة الوضعية اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

- وثائق متعلقة بمساعدة الشركاء وكل الأطراف الخارجية؛

والبنك يجعل أمواله دوما في مأمن من الأخطار، طالبا ضمانات من الزبون (المقترض) قصد استعادة ما يقرضه في حالة إفلاس المقترض أو امتناعه عن السداد.

ثالثا: سياسة الاستعلام البنكي والتحقيق في إدارة الائتمان

المعروف في الدراسات المصرفية أن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا يتم من فراغ وإنما هي عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان (القرض) من خلال دراسة وتحليل مجموعة كبيرة من البيانات، تبتدئها بدراسة وتحليل ملف طلب القرض، ثم الاستعلام المصرفي حول العميل واللتان تشكلان جوهر اتخاذ القرار[1].

الاستعلام المصرفي: لقد برزت أهمية الاستعلام المصرفي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات حول الأفراد والشركات الطالبة للائتمان، إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان، ولأهمية هذه المعلومات فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحدد صلاحياتها بتحليل البيانات والمعلومات عن طالبي الائتمان، وعادة ما يكلف بإدارة الدائرة أفراد يتسموا بخبرة عالية وكفاءة والحصول على المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل وسلوكه المصرفي[2].

المطلب الثالث: التحليل المالي لمعرفة المركز المالي لطالب القرض

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنتقل إلى ما يسمى بالميزانية المالية، فتصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-126.

[2] نفس المرجع، ص ص 127.128.

أولا: التحليل المالي عن طريق التوازن المالي

تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: أرس المال العامل، احتياجات أرس المال العامل والخزينة.

1. رأس المال العامل (FR): Fonds De Rondement

أ – مفهوم رأس المال العامل: يمكن تعريف أرس المال العامل على أنه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة أرس المال العامل موجبة وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناءً عليه يمكن القول أن أرس المال العامل هو هامش للأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب أرس المال العامل دور صمام الأمان[1].

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية:

تعريفه وحسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل (fr): هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل (fr) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص147.

تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل (fr): هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

والهدف من هذا التعريف هو أنه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة[1].

ب- **أنواع رأس المال العامل**

1- **رأس المال العامل الخاص:** هو عبارة عن أرس المال العامل الصافي دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه بـ[2]:

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي – ديون قصيرة الأجل

= الأموال الخاصة – القيم الثابتة

الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

[1] أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر1999، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

2- رأس المال العامل الإجمالي: يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة = الأصول المتداولة

الهدف من الدراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

3- رأس المال العامل الخارجي: هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف أرس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخارجي= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العام الخاص = مجموع الديون

الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

هناك عوامل مؤثرة في أرس المال العامل نذكر منها: دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة[1].

[1] نفس المرجع ;.ص 20.

المحلل المالي يصادف ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى: رأس المال العامل(fr)= 0: وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة أخرى.

الحالة الثانية: Fr> 0 تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصى، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

الحالة الثالثة: Fr< 0 في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالت أزماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد).

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR):

يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن:

- هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال[1].

- تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.

ويتم حساب احتياجات أرس المال العامل على مستوى كل من:

[1]Stéphane Griffiths,Jean-Guy Degos, gestion financière -de l'analyse à la stratégie-, édition d'organisation, Paris, 2001, p:138.

أ- دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل- موارد التمويل+رصيد عمليات + رصيد عمليات خارج الاستغلال .

ب- **جدول التمويل:**

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية - الموارد الدورية **+** العمليات الغير الدورية .

ج- الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق)- (ديون قصيرة الأجل- سلفيات مصرفية)

3. الخزينة:

تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى[1]:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

---

[1] Stéphane Griffiths,Jean-Guy Degos, op cit, p:142.

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات – المساهمات البنكية الجارية.

ثانيا: التحليل المالي عن طريق النسب المالية

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية، عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها كشف وقياس نقاط القوة والضعف.

1- تعريف النسب المالية:

تعرف بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط وهي تقاس بالنسب المئوية[1].

2- أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا على المستعمل أن يقوم باختيار الأهم منها لذلك سوف نقوم بذكر أهمها:

1- نسبة تمويل الاستثمارات: تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالا، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين هذه النسبة الهامش الذي يتوفر في المؤسسة، ويتم حسابها بـ:

نسبة تمويل الاستثمارات = الأموال الدائمة / القيم الثابتة.

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني أن رأس المال العامل موجب.

[1] أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص21.

2- نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، ويتم حسابها:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

يشترط أن تكون أكبر من النصف(1/2)، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية.

3- نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويتم حسابها:

نسبة التمويل الذاتي = مجموع الأصول / مجموع الديون

4- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة ،وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدية للمؤسسة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

5- نسبة دوران المخزون: هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون

هذه النسبة تدل على عدد مرات تحديد المخزون، وفي حالة ضربها في 12 شهرا تعبر بالشهور، وبالنسبة 360 يوما تعبر بالأيام، تقيس هذه النسبة مدة تدفق المخزونات في المؤسسة، وكل زيادة في هذه المدة تؤدي إلى زيادة في احتياجات أرس المال العامل.

6- نسبة مدة تسديد قروض الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الإقتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل مدة تسديد قرض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن+مبيعات أوراق سنة القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times 12 \text{ شهر أو } 360 \text{يوم}.$$

فإذا كانت النسبة مرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح.

7- نسبة قروض الموردين: هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها:[2]

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 12 \text{ شهر أو } 360 \text{ يوم}$$

8- نسبة الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة ب أرس المال الخاص، أي تقيس ربحية الأموال الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / رأس المال

فإذا كان التحليل المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة وثمينة عن حالة المؤسسة، فإن هذا التحليل لا يغني عن القيام بنوع آخر من الدراسة والتمحيص والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل، لأنه وإن كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة، فإن النتائج منتظرة من المشروع، وإذا كانت سلبية وخاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا، من الممكن أن تؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا ويمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن البنوك تعتبر خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد من خلال تمويل المؤسسات والقطاعات المختلفة، إذ أن عملية منح القروض تتطلب آليات وإجراءات ودراسات محكمة ودقيقة من قبل مصلحة القروض للعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، بدءا بالوثائق المقدمة والشروط الأساسية التي يتخذها البنك لمنح القرض إلى الدراسة التحليلية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعكس وضعية المؤسسة من الجانب المالي.

تمهيد

شهد الجهاز المصرفي تطورا هائلا ابتداءا من الاستقلال إلى غاية 1989 والذي تعزز في السبعينات بإصلاحات مالية حيث اعتمد التمويل على الخزينة العمومية وإيرادات المحروقات، مما تسبب في إبعاد البنك المركزي والبنوك التجارية عن وظائفها الأساسية وقد دعم هذا الإصلاح في الثمانينات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والبنكية وتبعتها إصلاحات أخرى تمثلت في قانون 1986 وكذا قانون استغلالية المؤسسات 1988، الذي شهدت مراحله تحولات متعددة لكنها لم تكن كافية خاصة مع دخول الجزائر مع بداية التسعينات إلى اقتصاد السوق مما تطلب إكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى البنوك وتجلى هذا من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد للبنك المركزي والبنوك التجارية وظائفها الأساسية التقليدية المتماشية مع اقتصاد السوق.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق أصبح عقبة تتجلى في بداية مراحلها باستقلالية المؤسسات هذا الانتقال يتطلب قطاعا مصرفيا متطورا يتعامل على أساس علاقات جديدة مع باقي القطاعات الاقتصادية.

بناءا على هذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ميدان دراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لحالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة.

المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والوكالة المستقبلة

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذلك من خلال إعادة هيكله البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 106. 82 المؤرخ في 13 مارس1982 كرأس مال يقدر بواحد مليار و200 ألف دينار جزائري و140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي[1]، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابع للقطاع وبصدور المرسوم 84. 85 المؤرخ في 30أفريل 1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم 01. 88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2.2.000.000 دينار جزائري مقسما إلى 2200 سهم أي بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد.

لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/ 04/ 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جمع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي[1]:

1 . مرحلة 1982. 1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2 . مرحلة 1991. 1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

- **1991:** تم الانخراط في نظام سويفت Swift* لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

- **1992:** تم وضع نظام sybu** يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات

التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

- **1993:** الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.

- **1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

- **1996:** إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

* نظام سويفت: عبارة عن شبكة الاتصالات أنشأت عام 1973 مقرها في بلجيكا تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل الاتصالات لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التيلكس والتلغراف.

** شبكة معلوماتية خاصة بنظام بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة system bancaire uni versel

- **1998:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB:La carte Inter Bancaire

3 . مرحلة 2000. 2007:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

2000:_القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

-2001:_سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه الشكوك في تحصيلها بغية تحديده مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس* La Banque Assise والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

*يسمى ببنك الجلوس لأنه يتم فيه استقبال العميل بالجلوس في مكان مريح حيث يكون مباشرة مع الموظف بالبنك

2004:_لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولو بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

2005: في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الإلكتروني للسماح لزبائنه بالإطلاع على رصيد حسابهم إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجل يسمى A.I.G والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

2006: إصدار بطاقات CBR: BADR de Retraite التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007، فقد قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك بوضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحضى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[1]:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- ✓ رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- ✓ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة؛

رابعا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- ✓ المشاركة في جميع الادخارات؛
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- ✓ تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة؛

- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار؛
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره هي:

- ❖ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- ❖ عصرنة البنك (تقوية تنافسية)؛
- ❖ احترافية العاملين؛
- ❖ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- ❖ تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع << مديرية جهوية >> التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDG ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي[1]:

أ / المديرية العامة.

ب/ المجمع الجهوي للاستغلال.

ج/ الوكالة المحلية للاستغلال.

أ/ المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

- مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية؛
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي؛
- مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات؛

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسامه ما يلي:

- **قسم الاستغلال والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.
- **قسم القروض (القطاع العام والخاص):** هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.
- **قسم المديونية القانونية:** يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.
- **قسم المفتشية العامة:** يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ب/ المجمع الجهوي للاستغلال (GRE):_هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها، ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

1- المدير: من أهم وظائفه:

- ❖ عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية؛
- ❖ اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له؛
- ❖ تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

2- السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

3- خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم بـ:

- ❖ مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الأمن؛
- ❖ تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛
- ❖ مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن،
- ❖ المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

4- خلية التكوين: تهتم هذه الخلية بما يلي:

- ❖ تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم؛
- ❖ توجيه العمال من أجل التكوين؛
- ❖ إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين؛
- ❖ تنظيم الملتقيات.

5- خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات إلى جانب ما يلي:

- ✓ متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع؛
- ✓ فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين؛

- ✓ التسيير الجيد لمكتب الفرع؛
- ✓ اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

6- نيابة مديرية الشؤون الإدارية: تتكون من عدة مصالح هي:

أ- مصلحة المحاسبة: التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء؛

ب- مصلحة الوسائل العامة: تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية، كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

ج- مصلحة المستخدمين: تهتم بثلاث جوانب:

- ✓ تحضير الأجر الشهري للعمال؛
- ✓ تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية؛
- ✓ الشؤون الاجتماعية مثل ملحة الضمان الاجتماعي.

7- نيابة مديرية القروض والاستغلال: تتكون من المصالح التالية

أ- مصلحة القروض: تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

ب- مصلحة الاستغلال: مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

- تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض؛

- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

ج/ الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة ولاية المسيلة، بحيث أن الوكالات المتواجدة بالمسيلة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، إذا فالرقم الخاص بوكالة حمام الضلعة "907" والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـ حمام الضلعة ـ

تعتبر الوكالة بمثابة الخلية القاعدية في النظام المصرفي وبالتالي فهمها يؤدي حتما لأخذ صورة واضحة عنه، والوكالة المحلية للاستغلال ALE حمام الضلعة 907 متفرعة عن المجموعة الجهوية للاستغلال لGRE مسيلة، 28 وهي تقع في قلب حمام الضلعة شمال شرق ولاية المسيلة وهي الوكالة البنكية الوحيدة الموجودة على مستوى الدائرة، وقد بدأت العمل في 10/ 1988/04 وأسندت لها مهام معتبرة تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع المختلفة، هذا فضلا عن الخدمات المعلوماتية والإرشادات المقدمة للزبائن، وتغطي هذه الوكالة اليوم دائرة حمام الضلعة وبعض بلديات دائرتي المسيلة وسيدي عيسى، وقد امتد نشاطها خارج الولاية ليشمل دائرة المنصورة بولاية برج بوعريريج.

الهيكل التنظيمي للوكالة:

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بها ويمكن تمثيل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة

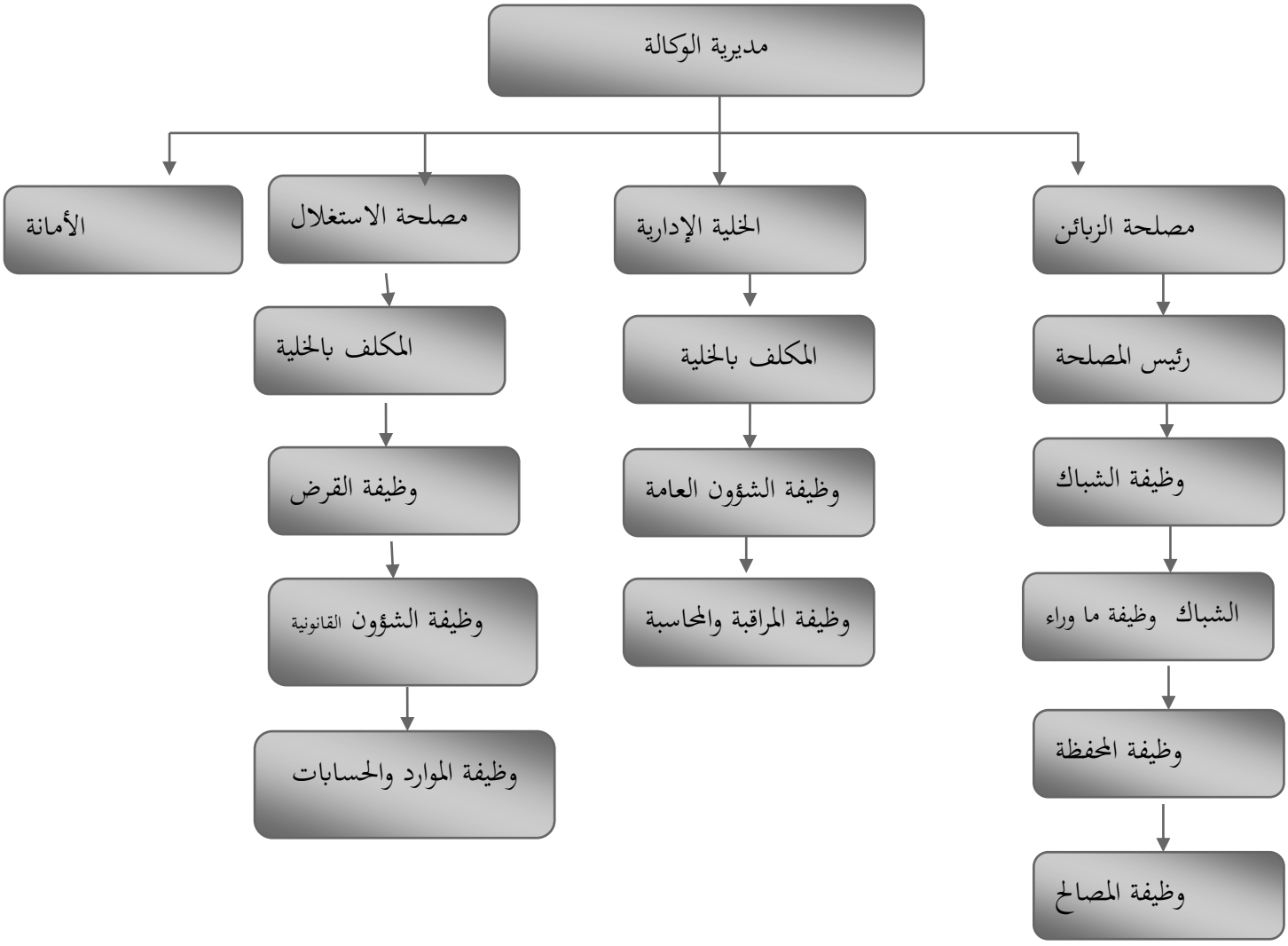

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـ حمام الضلعة ـ

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1/ مديرية الوكالة: والتي تضم المدير وتسهر على إدارة الوكالة وتوجيه وتنشيط ومراقبة أعمال الوكالة، وكذا ممارسة السلطة السلمية على الموظفين، كما تمثل الوكالة في مختلف المناسبات على المستوى المحلي.

2/ الأمانة: تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، كما تقوم بدور همزة وصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن، ففيها تتم كتابة المراسلات الإدارية، وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية، الفصلية، السداسية، السنوية.

3/ مصلحة الزبائن: هي كتابة الهيكل الخدماتي للوكالة إذ تجرى على مستواها كل العمليات المصرفية المتعلقة باستعمال الودائع وتسهيل عمليات الدفع أو السحب، وكذا القيام بالتحويلات المختلفة وتزويد الزبائن بالخدمات المعلوماتية (الاستعلامات)، ويتأتى لها ذلك من خلال الوظائف الأربعة الموجودة على مستواها (الشباك، ماوراك الشباك، المحفظة، المصالح الخارجية) حيث يسيرها طاقم من الموظفين يشرف عليه قسم مكلف بإدارة الحافظة.

أ/ وظيفة الشباك: الشباك هو الواجهة الأولى الذي يقصدها الزبائن حيث تتمثل وظيفة الشباك في مجموعة من الخدمات، كاستعجال الزبائن وتلبية طلباتهم وتقوم بالإجراءات اللازمة لفتح الحسابات، ويقوم عون الشباك بالعمليات المتعلقة بالدينار التي نذكر منها: الدفع، السحب، وتسليم الدفاتر.

ب/ وظيفة ما وراء الشباك: وظيفة ما وراء الشباك لا تقل أهمية عن وظيفة الشباك لما لها من دور تلعبه في الوكالة يتمثل خاصة في قيامها بعملية التحويل وعملية المقاصة.

ج/ وظيفة المحفظة: تعتبر وظيفة المحفظة الأوراق التجارية من الوظائف الهامة، حيث يكون التعامل فيها بواسطة السندات التجارية كالصكوك، وهي مكلفة أساسا باستقبال الصكوك ومختلف السندات التجارية لتقوم بالعمليات المصرفية الخاصة بها.

د/ وظيفة المصالح الخارجية: الوظيفة المرتبطة بالخارج تقوم تقريبا بنفس العمليات التي تقوم بها وظيفة الشباك من الودائع إلى عمليات السحب لكن هذه الوظيفة تقوم بعمليات التحويل وعمليات بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية.

4/ الخلية الإدارية: تنقسم هذه الخلية إلى قسمين أساسيين هما: وظيفة الأعمال العامة ووظيفة المحاسبة، وتقوم هذه الخلية بجميع الأعمال الإدارية التي يتطلبها السير الحسن لوكالة بنك BADR، هذه الأعمال تختلف من وكالة إلى أخرى.

أ– وظيفة الشؤون العامة: يقوم هذا القسم بوظائف إدارية مختلفة أهمها:

- ✓ تسيير الوسائل العامة للمؤسسة.
- ✓ المحافظة على أرشيف الوكالة لتسجيل كل المراسلات الواردة من المؤسسة الصادرة عنها.
- ✓ تسيير ملفات العمال وتسجيل الحضور والغيابات.
- ✓ تسيير المخزن من خلال التموين بالآلات والوثائق اللازمة.
- ✓ يدخل في مهام وظيفة الشؤون العامة تنفيذ القرارات الصادرة عن المدير كما تقوم بتحضير جدول الوثائق المعدة للإمضاء ومنه استقبال الجرائد الرسمية والقرارات التنظيمية، والمناشير الصادرة عن المديرية العامة لبنك بدر، والتكفل بإعلام المستخدمين.
- ✓ ضمان جمع وحجز المعلومات عن طريق الإعلام الآلي إضافة إلى السهر على أمن الوكالة.

ب/ وظيفة المراقبة والمحاسبة: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المهمة والحسابات في سير البنك كونها تقوم بجمع العمليات المصرفية الكبرى التي تجرى باستمرار وبكل اهتمام لذا نجد

بالوكالة المكلف بالدراسات الرئيسية ذو خبرة واسعة وكبيرة في هذا المجال، حيث تقوم بإعداد ميزانية الوكالة، والسهر على تطبيق نظام المحاسبة البنكية، وتسيير حسابات الزبائن إضافة إلى تحقيق عمليات إقفال الحسابات السنوية، وإعداد ومراقبة دفتر اليومية، ومراقبة الحسابات، كما يقوم كذلك بإجراء التعديلات التي تقع في حسابات الزبائن ويحرص على مردودية مثلى للخزينة، وبكونه يراقب الحسابات فهو مضطر لتصحيح الخطأ في حالة وقوعه.

5/ وظيفة الاستغلال (القروض): تعتبر أهم مصلحة في الوكالة كون وظيفتها متعلقة بالقروض الممنوحة للغير، فدورها بالتالي الحفاظ على العلاقات التجارية مع الزبائن، والسهر على حسن السير والاستغلال الجيد لموارد الوكالة، إضافة إلى متابعة تحقيق مخططات تمويل وحدات القطاع العمومي، والمشاركة في اللجان التي تتطلب حضور البنك بوصفها مصلحة القروض بصفة أساسية.

وقد تمارس على موظفي هذه المصلحة رقابة من طرف رئيس مصلحة الزبائن من خلال توجيههم وتقسيم المهام بينهم وتضم الوظائف التالية:

أ/ المكلف بالخلية: يقوم رئيس مصلحة الأشغال بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالقرض وإرسالها إلى الفرع وإلى المديرية العامة كما يعتبر المنسق بين وظيفة القرض، والشؤون القانونية والتحصيل ووظيفة الموارد والحسابات، كما يعتبر عضوا رئيسيا في لجنة القرض على مستوى الوكالة فهو من يتخذ القرارات الهامة، يدرس ويراقب ملفات القرض، ومتابعة تحصيل القروض على مستوى الوكالة؛ إضافة إلى إعلام الزبائن.

ب/ وظيفة القرض: من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية هي استقبال الودائع ومنح القروض هذه الأخيرة عبارة عن تسليم الأموال من البنك إلى شخص آخر لمدة زمنية معينة بمعدل فائدة، يتم القرض على أساس الثقة بين البنك والزبون.

ج/ وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل: يضع البنك في تعامله مع الزبائن عدة مقاييس لمنح القروض من بينها قدرة التسديد في الآجال المحددة، نوع النشاط الذي يمارسه الزبون والضمانات التي يقدمها مقابل القرض، في حالة عدم دفع القروض تتخذ المصلحة عدة إجراءات منها: الحجز القضائي، الاعتراض، والرهن الحيازي.

د/ وظيفة الموارد والحسابات: تدخل هذه المهمة في إطار الهيكل التنظيمي العام للوكالة وتقوم أساسا بتطبيق السياسة البنكية على الخواص الفلاحين والتجار، أي محاولة جلب أكبر عدد من الزبائن لصالح البنك، وهذا في إطار المنافسة من أجل أخذ أكبر حصة في السوق في الحالات التالية: حالة فتح الحسابات وفي حالة أنواع الحسابات.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات وآليات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

المطلب الأول: الشروط الأساسية لمنح القروض

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم[1].

أولا: الشروط الأساسية لمنح القروض

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

1/ أهلية الزبون: يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

2/ سمعة العميل: إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

3/ القدرة المالية: إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة البنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

4/ خدمة الاقتصاد: يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

5/ خدمة المجتمع: وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

6/ الدراسة المالية: تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

ثانيا: الوثائق الضرورية لمنح القروض:

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية[1]:

- ✓ طلب خطي يشرح موضوع القرض؛
- ✓ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛
- ✓ شهادة الإعفاء من الضرائب؛
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- ✓ مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها؛
- ✓ وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات وآليات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل:

أولا: مرحلة الاستقبال

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1- استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- وضعية الشخص من الناحية الخدمة الوطنية.

- شهادة عمل أو شهادات أخرى.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فأهم الوثاق المطلوبة هي:

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث:

– نسخة للمكلفين بالقروض.

– نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

– نسخة للإدارة العامة.

2– **التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.**

3–**تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.**

ثانيا: مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1– **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة، الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية ومالية).

2– **دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

3- تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

4- تحديد قيمة القرض: إذا كان المبلغ:

* أقل أو يساوي 2.500.000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

* 2.500.000 دج < المبلغ <50.000.000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

* أكبر تماما من 50.000.000دج الدراسة تتم على مستوى الادارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000دج.

- قرض قصير الأجل يدفع 200دج.

ثالثا مرحلة اتخاذ القرار[1]:

1- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

2- في حالة الموافقة على طلب القرض، يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

*** الضمانات:**

- **رهن حاضر:** قبل الاستفادة من القرض مثلا: رهن عقاري.

- **رهن غير حاضر:** بعد الاستفادة من القرض مثلا: رهن حيازي للعتاد.

*** الفاتورة**

*** العتاد**

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

* **نسبة تمويل البنك:** النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما مابين 50 ٪الى 70 ٪ بالمائة

والشكل التالي يمثل آلية منح قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل رقم (3): آلية منح قرض في وكالة حمام الضلعة

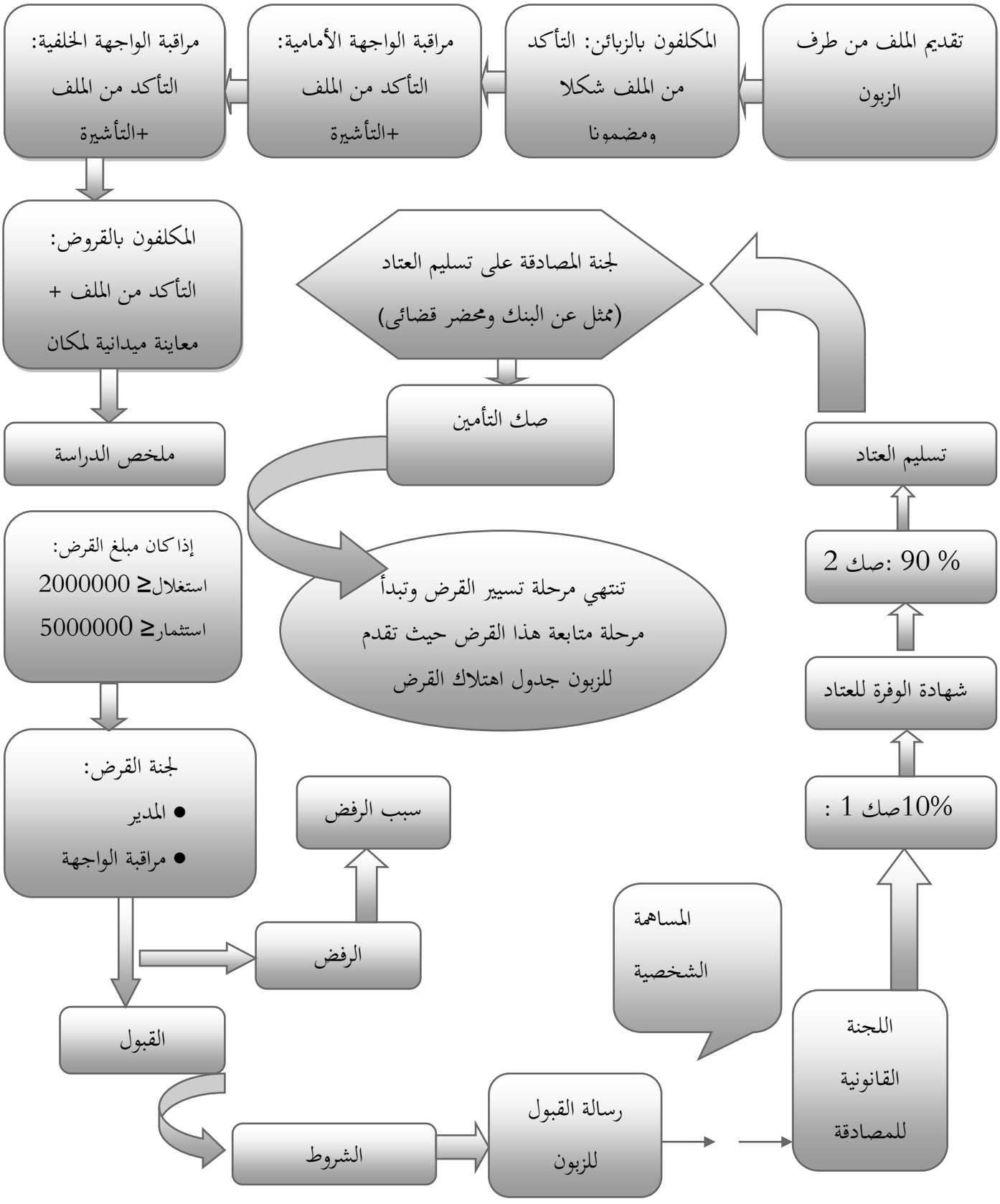

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثالث: دراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك بدر حمام الضلعة

في هذا المطلب سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلال (قرض الرفيق) مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية حمام الضلعة، وذلك من خلال ايضاح أكثر للآلية أو الكيفية التي يتم بها منح قرض استغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حمام الضلعة– عملنا على الحصول على ملف قرض استغلال (الرفيق) من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الآليات المتبعة للحصول على هذا النوع من الائتمان.

1- :التعريف بالمستثمر طالب القرض

– السيد ق م هو مزارع فلاحي في بلدية أولاد منصور لديه مزرعة مساحتها 6.24 هكتار تحتوي على بناء وعمارة 12*80 م ومسكن للأغراض الادارية[1].

النشاط: المجال الفلاحي.

القطاع: الخاص.

– الجانب القانوني:

الاسم الاجتماعي: استغلال المزارع؛

الشكل القانوني: مستثمر فلاحي؛

2- نوع القرض المطلوب:

– قرض قصير الأجل فلاحي (قرض الرفيق) وهو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000 دج.

– مدة استرجاعه 12 شهرا.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– دورية التسديد ثلاثية.

– تاريخ نهاية فترة استعمال القرض 2015 /05/31.

3– الغرض من القرض: لغرض شراء دواجن وتغذيتهم لمدة ثلاث أشهر.

4– تكوين ملف القرض:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحضى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض، وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والآليات المتخذة من طرف البنك، ولقد اقتربنا من BDR لدراسة حالة طلب قرض استغلال مقدم من صاحب المشروع من أجل شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية، وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية [1]:

أ– طلب القرض: Demande de crédit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا: القرض (الرفيق) هو قرض استغلال بمبلغ:

(3.7.908.000) دج

لغرض شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ب– الوثائق الإدارية:

1– السجل التجاري. Registre de commerce

2 – مستخرج الضرائب Extrait de rôle. تستخرج من مديرية الضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة– لا شيء–

3– البطاقة الجبائية La carte Fiscale.

4– شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.

جـ– الوثائق التقنية: وتتمثل فيما يلي:

1– الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.

2– الضمانات الممكن تقديمها.

3– الضمانات (رهن عقار خاص بالمستثمر) لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

د– الوثائق المالية: وهي:

1– تركيبات الاستثمار.

2– جدول حسابات النتائج المتوقع ل ثلاث سنوات قادمة.

3– مخطط التمويل.

4– الميزانية الافتتاحية التقديرية.

5– الميزانيات التقديرية لثلاث سنوات قادمة.

5- دراسة الملف:

في دراسة ملف طلب القرض يقوم المكلف بالدراسات في البنك بدراسة الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من قبل الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي كرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وكذا النسب المالية في مرحلة أولى.

وفي مرحلة ثانية يراقب البنكي رقم أعمال الزبون المنجز فعليا ودراسة ملاءته من خلال حركته حسابه لدى البنك حيث يجب أن يكون رقم الأعمال الحقيقي ورقم الأعمال المودع لدى البنك متقاربين.

وقبل إعطاء القرض ينبغي على الزبون إحضار الضمانات بعد إمضاء اتفاقية قرض للاستغلال بينه وبين البنك والتي تحتوي على معلومات عن مقدم طلب القرض (اسمه، عنوانه) ونوع القرض المطلوب من قبلها (قرض بواسطة الصندوق) وتحديد العمولات والضمانات المقدمة وغيرها من الشروط المتفق عليها.

أولا: عرض للدراسة التحليلية للمستثمر طالب القرض.

الجدول رقم 02: يبين لنا تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي[1]

الوحدة: دج

البيان	الكمية	المبلغ	مصدر التمويل
تكلفة دراسة المشروع	1	120000.00	أموال خاصة
مصاريف أولية	1	700000.00	أموال خاصة
وحدة تغذية الأنعام	3	5800000.00	قرض التحدي
بنى حركة الدواجن+ادارة	1275م	20600424.00	أموال خاصة
الإدارة	110م	7655142.51	أموال خاصة
بئر		3850069.86	أموال خاصة
بطارية تربية الدواجن+نظام جمع البيض		27352000.00	قرض التحدي طويل الأجل
دواجن	38400	20217600.00	قرض الرفيق
تأمينات		2244417.74	أموال خاصة
تغذية لمدة03 أشهر	4320	17690400.00	قرض الرفيق
مولد كهربائي	1	2050000.00	قرض التحدي
مجموع الاستثمارات		108280051.11	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التحليل من خلال جدول تركيبات الاستثمار تبين لنا أن المستفيد طلب قرض الرفيق قصير الأجل كقرض استغلال يستعمل لغرض شراء دواجن + مواد أولية بمبلغ اجمالي مقدر ب: 3.7.908.000دج

[1] وثائق مقدمة من البنك

الجدول رقم 03: يبين لنا مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي

الوحدة: دج

البيان	المـبلغ	النسـبة ٪
أموال خاصة	3.5.170.051.11	32.48
قرض طويل الأجل(التحدي)	3.5.202.000	32.51
قرض قصير الأجل (الرفيق)	3.7.908.000	35.01
المجموع	10.8.280.051.11	100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

التحليل: من خلال جدول مخطط التمويل الخاص بالمستثمر نلاحظ أن تمويل المشروع من مصدرين أساسيين بالإضافة إلى المساهمات الشخصية وهما قرض طويل الأجل(التحدي) وقرض قصير الأجل (الرفيق) قرض الاستغلال.

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة

الوحدة: دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
إنتاج مباع	101184000	101184000	101184000
رقم الأعمال	101184000	101184000	101184000
61–المواد والسلع المستهلكة	82265241	82265241	82265241
62–الخدمات	888890.34	888890.34	936279.37
المجموع الجزئي (61–62)	83154131.94	83154131.94	83201520.97
القيمة المضافة	18029868.06	18029868.06	17982479.03
63–تكاليف المستخدمين	1175040	1175040	1175040
64– الضرائب والرسوم	607104	607104	607104
66–تكاليف العمال	2720000	2584000	2454800
68–مخصصات الإهتلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71
مجموع التكاليف الاستغلالية	10775602.71	10639602	10510402.71
إجمالي إيرادات الاستغلال	7254265.36	7390265.36	7472076.32
ضرائب على الدخل	725426.54	725426.54	739026.54
النتيجة الصافية للإستغلال	6528838.82	6651238.82	6724868.69
مخصصات الإهتلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71
التدفقات النقدية	12802297.53	12924697.53	12998327.40
تسديد الديون	00	00	5867000
التدفقات النقدية الصافية	12802297.53	12924697.53	7131327.40

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم: 05 الميزانية الافتتاحية:

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		رأس المال	
مصاريف إعدادية	30644140.74	المساهمات الشخصية	35170051.11
تهيئات وتركيبات	32105636.37		
آلات وتجهيزات النشاط	33152000	الديون	
معدات الكهرباء	2050000	الديون طويلة الأجل	35202000
المتاحات	37907000	الديون قصيرة الأجل	37908000
مجموع الأصول	108280051.11	مجموع الخصوم	108280051.11

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم 06: يبين لنا الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة جانب الخصوم.

الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35710051.11
النتيجة المؤجلة	–	6528838.82	13180077.64
الديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
الديون قصيرة الأجل	–	–	–
نتيجة الدورة	6528838.82	6651238.82	6724868.96
مجموع الأصول	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم 07: يبن لنا الميزانية التقديرية جانب الأصول

الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الاستثمارات			
مصاريف إعدادية	2451531.80	1838648.85	1225765.90
تهييئات وتركيبات	29965260.61	27824884.85	25684509.10
آلات وتجهيزات النشاط	29836800	26521600	23206400
تجهيزات الكهرباء	1845000	164000	1435000
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الخصوم	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

* الآن أصبح بإمكاننا جدولة الميزانيات التقديرية المختصرة من جانب الأصول والخصوم على التوالي:

الجدول رقم 08: يبين لنا الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول:

الوحدة: دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأصول المتداولة	–	–	–
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	7690889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول

الجدول رقم 09: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة: دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
ديون طويلة الأجل	35202000	35202000	35202000
النتيجة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724868.69
النتيجة المؤجلة	–	6528838.82	13180077.64
مجموع الأصول	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم

ثانيا– من خلال الميزانيات التقديرية جانب الأصول وجانب الخصوم أصبح بالإمكان حساب بعض المؤشرات والنسب المالية:

أولا: حساب مؤشرات التوازن المالي :

رأس المال العامل(FR) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = رأس المال العامل – المتاحات

الخزينة (TR) = رأس المال العامل(FR) – احتياجات رأس المال العامل (BFR)

الجدول رقم 10: حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
رأس المال العامل (FR)	6273458.70	12546917.41	12953376.11
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
احتياج رأس المال العامل (BFR)	6528838.83-	13180077.64-	19904946.34-
الخزينة (TR)=FR-BFR	12802297.53	25726995.05	32858322.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات التقديرية المختصرة

التعليق:

*** رأس المال العامل:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول

من الجدول رقم 10 نلاحظ أن: المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الثلاث، أي أن هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجهة للأصول المتداولة، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع وملائمتها، وبالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

احتياج رأس المال العامل :

احتياج رأس المال العامل = احتياج التمويل – موارد التمويل

= ديون قصيرة الأجل – القروض المصرفية

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن المشروع حقق احتياج رأس مال عامل خلال السنوات الثلاثة حيث كان سالبا، وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات، والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

من الجدول رقم 10 نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات وهذا راجع الى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، وهذا مؤشر جيد للمشروع.

ثانيا: حساب النسب المالية:

1- نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2- نسبة التمويل الذاتي :

تبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3- نسبة الاستقلالية المالية :

تبين هذه النسبة مدى درجة الاستقلالية التي تسمح بها، يشترط أن تكون أكبر من النصف(1/2)، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

4- نسبة الأموال الخاصة

تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رأس المال}}$$

الجدول رقم 11: حساب النسب المالية

النسب المالية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
نسبة التمويل الدائم	1.09	1.21	1.25
نسبة الاستقلالية المالية	0.4997	0.4997	0.5452
نسبة التمويل الذاتي	0.545	0.608	0.682
نسبة الأموال الخاصة	0.1856	0.1891	0.1912

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الميزانيات التقديرية

التعـــلـــيـــق:

النسب المالية: يكفي التعليق على نسبة التمويل الدائم.

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة

نسبة التمويل هامة جدا، حيث تعبر عن مدى تمويل الاستعمالات الثابتة بالموارد الدائمة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في أمان.

فمن خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن المشروع في أمان لأن النسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة الأولى على التوالي: 1.09، 1.21، 1.25.

ثالثا: القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة :

انطلاقا من الوثائق المقدمة: (جدول حسابات النتائج المتوقع، الميزانية التقديرية) يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية:

☒ **القيمة المضافة:** باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض الذي تحققه المؤسسة، وهي مقدار ما أضافته هذه المؤسسة إلى ما استخدمته من موارد.

حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة ثابتة خلال السنة الأولى والثانية على التوالي: 108029868.06، 18029868.06، ثم تعود للانخفاض في السنة الثالثة إلى: 17982479.03، وهذا نتيجة القيام بعملية الصيانة ومراقبة الآلات ولم ينتج عنه انخفاض نشاط المؤسسة، وهذا مؤشر ايجابي لعملية تسيير نشاط المشروع.

☒ **التدفق النقدي:** هو واحد من بين أهم المؤشرات المالية المعتمدة في دراسة تسيير المؤسسات، وإذا كان التدفق النقدي يعني محاسبيا الزيادة النقدية المتولدة نتيجة عمليات تشغيل لفترة محددة، فهو يمثل الفائض أو الزيادة المترتبة عن تسيير نشاط المؤسسة خلال دورتها المحاسبية.

ونلاحظ من الجدول حسابات النتائج المتوقع أن قيم صافي التدفقات النقدية عرفت ارتفاعا خلال السنتين الأوليتين على النحو التالي: 12802297.5، 12924697.53، لتعود إلى الانخفاض بقيمة، 713327.40 في السنة الثالثة نتيجة لتسديد الديون المؤسسة، وهي مؤشر إيجابي في عملية تسيير المشروع لأنها تعتبر إمكانية ايجابية للتمويل الذاتي للمشروع وإمكانية تجاوزها لمحتمل الأخطار المحتملة.

رابعا: تقييم المشروع وقرار الوكالة في اتخاذ القرار: بعد الإطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل الميزانيات الثلاث وإعادة ترتيبها، مما يسمح بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية التوازنية لها.بالإضافة إلى معرفة كل من: نسبة السيولة، المردودية،، تغطية المحزونات.

ومن خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.

انطلاقا من هذه الآليات المتبعة، وانطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية، وإضافة إلى الضمانات الممنوحة والتي التزم بها المستثمر طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف قرض الزبون المستثمر الفلاحي ونقول أن :

" إن البنك ممثلا في الوكالة 907 وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس والدراسة القنية والاقتصادية للمشروع، وتحليل بعض المؤشرات المالية، جاء قراره بقبول ملف طلب القرض للمستثمر الفلاحي من أجل شراء دواجن بالإضافة الى المواد الأولية موفقا وسليما واستوفى الملف كل الشروط اللازمة، وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى تم فرض ضمانات بنكية على المستثمر والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استفاء كل الشروط من الجانبين مما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف.

وبالتالي جاء قرار البنك بمنح قرض الرفيق للزبون قرار سليما.

خـلاصـة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مصالحه وتعرفنا على مكانته التي احتلها بين مختلف البنوك، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية التي تسعى إلى تبوء ما تبوءه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم وظائفه من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وتطرقنا أيضا إلى الآليات التي تمنح بها القروض والشروط الأساسية لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ومما سبق فإن البنك من خلال دراسته لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعفت احتمال قبول القرض.

خاتمــة

إن للقطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي، وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على أحسن وجه، من خلال وضع سياسة عمل رشيدة يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم هذا ، بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

والبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر سمعة العميل ومكانته ومقدرته المالية، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من قبله، فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح ما بين30 ٪ و50%و كل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مايلي:

1- اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة حمام الضلعة (907) تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرضية الأولى: صحيحة حيث أن القروض التي تمنحها البنوك متنوعة في كل المجالات وفقا لشروط معينة من طرف البنك، فنجد قروض الاستغلال وقروض الاستثمار بالإضافة إلى القروض الفلاحية، وأن القروض من أهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل المشاريع الاقتصادية.

الفرضية الثانية: صحيحة حيث تبين لنا أن البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه، وذالك قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق مما يثبت أن البنوك تتبع مجموعة من الإجراءات في منح القروض.

الفرضية الثالثة: صحيحة حيث أنه من خلال التطرق إلى الآليات المتبعة من قبل البنوك لمنح القروض تبين لنا أن عملية التقييم المالي هي آخر خطوة يقوم بها البنك عند منحه للقروض، وذلك أن البنك يقوم بداية بالدراسة الأولية للملف بدءا بدراسة سمعة العميل وشخصيته ومقدرته المالية، فبعد التأكد من الدراسة الأولية ينتقل البنك إلى الدراسة المالية كمرحلة ثانية،وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.

الفرضية الرابعة: صحيحة ذالك أنه قبل حصول العميل على مبلغ القرض المطلوب يفرض عليه البنك تقديم ضمانات من أجل تأمين أمواله، كما يقوم هذا الأخير بدراسات مسبقة تتمثل في دراسة تقنية،اقتصادية ومالية عن المشروع قبل أن تتم عملية تمويله.

الفرضية الخامسة: صحيحة ذالك أن معظم القروض الممنوحة للعملاء من قبل بنك بدر هي قروض فلاحية بالدرجة الأولى، لأن ذالك من الأهداف الرئيسية لبنك بدر والتي تساعد في دفع تنمية القطاع الفلاحي.

2- النتائج:

بعد الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بالنتائج التالية:

* البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.

* إتباع خدمات متطورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات.

* قيام البنك بانتهاج تقنيات وآليات خاصة في عملية الإقراض من شأنها تفادي المخاطر.

* تنوع القروض البنكية الممنوحة للعملاء وتتعدد فنجد قروض مرتبطة بمجال الاستثمار، وأخرى مرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف القروض وفق عدة معايير المدة،الضمان،المقترضين.

* تعتبر القروض من أهم العمليات التي يساهم بها الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.

3- التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

* تطبيق التقنيات الجديدة في منح القروض.

* نظرا إلى وجود عدد كبير من الملفات وكثرة المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستلزم تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة مما يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة .

* ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

* الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن، وأن تضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم.

* نلاحظ غياب التسويق المصرفي لذا نقترح إنشاء هيئة متخصصة تعمل على الإعلام والإشهار عن كيفية وآلية منح القروض.

* الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات أولوية والتي تخدم الاقتصاد.

* على البنوك التجارية أن تسعى إلى إيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية، بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية.

* توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.

* تجنب المشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة كبيرة.

4-آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع، حيث نتمنى إجراء المزيد من الدراسات حول آلية منح القروض لدى البنوك التجارية، إذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق تتمثل في مدى اعتماد البنوك التجارية على تطبيق نماذج إحصائية وبرامج حديثة موجهة لدراسة تحليلية شاملة للمؤسسة طالبة القرض دراسة دقيقة ومحكمة لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ونقترح دراسة العناوين التالية:

1- دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القروض المصرفية.

2- مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها.

3- تقدير مخاطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي.

بالغة العربية:

الكتب:

1. أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر،1999.

2. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.

3. حمزة محمود الزبيدي ،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2000 .

4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007 .

5. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 2000 .

6. عبد الحميد عبد المطلب، االبنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة الإبراهيمية، مصر، 2008.

7. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2008.

8. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مصر، 2005 .

9. فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان– الأردن، 2003.

10. محمد صالح الحناوي,عبد الفتاح عبد السلام,المؤسسات المالية,البورصة والبنوك التجارية ،مصر,1998.

11. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان– الأردن، ط1، 2006.

12. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين آرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

المحاضرات:

13. ذبيح عقيلة، محاضرات في الاقتصاد البنكي غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة،2016.

باللغة الفرنسية:

14. Stéphane Griffiths,Jean-Guy Degos, gestion financière -de l'analyse à la stratégie-, édition d'organisation, Paris, 2001

tissement d'installation est résumé dans le tableau suivant :

investissements installation.

	Quantité	Montant	Source financement
étude	1	120 000,00	Apport
Frais préliminaires	1	700 000,00	Apport
Unité Aliments de bétails	3 T/h	5 800 000,00	Ettahadi
Bâtiment élevage (80 x 15 m) + adminis.	1275 m²	20 600 424,00	Apport
Administration	110 m²	7 655 142,51	Apport
Forage		3 850 069,86	Apport
Batterie pondeuses + système ramassage d'œufs et de fientes + refroidissement + Electricité (CIF port Alger)	Lot	27 352 000,00	Ettahadi
Poulettes démarrées	38400	20 217 600,00	RFIG
Assurances	Lot	2 244 414,74	Apport
Alimentation 3 mois (qx)	4320	17 690 400,00	RFIG
Groupe électrogène	1	2 050 000,00	Ettahadi
Total investissements		**108 280 051,11**	

L'investissement est assez lourd. Le montage financier suivant est proposé.

II.2- Modalités de financement du projet

II.2.1- Structure de financement

e financement du projet se fera à partir de deux sources. La période investissement représentant installation du projet nécessiterait un apport de **108,28 millions de dinars.**

bleau N° 7 : Structure de financement.

	Montant	%
nds propres	35 170 051,11	32,48
édits long terme	35 202 000,00	32,51
édit court terme RFIG	37 908 000,00	35,01
tal	108 280 051,11	100,00

montant est assuré par les fonds propres du promoteur à raison de 32,5% du total des investissements orage équipé en plus de la construction du bâtiment d'élevage et administration). De même, un crédit G pour une année a été inclus pour financer trois mois d'aliments et l'acquisition de poulettes. Il titue 35% du coût du projet.

	1ère année	2ème année	3ème année	4ème année	5ème année	6ème année	7ème année
Chiffre d'affaires total	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00
Charges d'exploitation							
61- Matières et fournitures consommées							
Achat Aliments	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00
Alvéoles	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00
62- Services							
Entretien - réparation	473 890,34	473 890,34	521 279,37	521 279,37	573 407,31	573 407,31	573 407,31
Frais vétérinaires	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00
Téléphone	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00
Gaz-Electricité	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00
Sous-total (61-62)	**83 154 131,94**	**83 154 131,94**	**83 201 520,97**	**83 201 520,97**	**83 253 648,91**	**83 253 648,91**	**83 253 648,91**
Valeur ajoutée	**18 029 868,06**	**18 029 868,06**	**17 982 479,03**	**17 982 479,03**	**17 930 351,09**	**17 930 351,09**	**17 930 351,09**
63-Frais de main d'œuvre	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00
64- Impôts et Taxes	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00
65- Frais Financiers	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	617 795,10	411 863,40
66- Frais divers							
. Assurances	2 720 000,00	2 584 000,00	2 454 800,00	2 332 060,00	2 332 060,00	2 215 457,00	2 215 457,00
68- Dotations aux amortissements	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	5 660 575,76	5 660 575,76
Sous total	**10 775 602,71**	**10 639 602,71**	**10 510 402,71**	**10 387 662,71**	**10 387 662,71**	**10 275 971,86**	**10 070 040,16**
Résultat brut	**7 254 265,36**	**7 390 265,36**	**7 472 076,32**	**7 594 816,32**	**7 542 688,39**	**7 654 379,23**	**7 860 310,93**
Impôts forfaitaires	725 426,54	739 026,54	747 207,63	759 481,63	754 268,84	765 437,92	786 031,09
Résultat net d'exploitation	**6 528 838,82**	**6 651 238,82**	**6 724 868,69**	**6 835 334,69**	**6 788 419,55**	**6 888 941,31**	**7 074 279,84**

Annexe 2 : Tableaux des comptes de résultats prévisionnels.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 1ère année –

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 154 131,94**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**18 029 868,06**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 720 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 775 602,71**		**18 029 868,06**
Résultat brut			**7 254 265,36**
Impôts sur le bénéfice	725 426,54		
Résultats net d'exploitation			**6 528 838,82**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 2ème année -

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 154 131,94**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**18 029 868,06**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 584 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 639 602,71**		**18 029 868,06**
Résultat brut			**7 390 265,36**
Impôts sur le bénéfice	739 026,54		
Résultats net d'exploitation			**6 651 238,82**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 3ème année -

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	521 279,37		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 201 520,97**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**17 982 479,03**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 454 800,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 510 402,71**		**17 982 479,03**
Résultat brut			**7 472 076,32**
Impôts sur le bénéfice	747 207,63		
Résultats net d'exploitation			**6 724 868,69**

Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Fonds propres**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	0,00	3 064 414,74	· Apport du promoteur	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	0,00	32 105 636,37		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	0,00	33 152 000,00	**DETTES**	
Equipement électricité	2 050 000,00	0,00	2 050 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
				Crédits RFIG	37 908 000,00
Disponibilités	37 908 000,00		37 908 000,00		
TOTAL	**108 280 051,11**	**0,00**	**108 280 051,11**	**TOTAL**	**108 280 051,11**

BILAN PREVISIONNEL Premier exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	612 882,95	2 451 531,80	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	2 140 375,76	29 965 260,61		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	3 315 200,00	29 836 800,00	**DETTES**	
Equipement électricité	2 050 000,00	205 000,00	1 845 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	12 802 297,53		12 802 297,53	**Résultat de l'exercice**	6 528 838,82
TOTAL	**83 174 348,64**	**6 273 458,71**	**76 900 889,93**	**TOTAL**	**76 900 889,93**

BILAN PREVISIONNEL Deuxième exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 225 765,90	1 838 648,85	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	4 280 751,52	27 824 884,85	· Résultat en instance	6 528 838,82
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	6 630 400,00	26 521 600,00	Affectation	
Equipement électricité	2 050 000,00	410 000,00	1 640 000,00	**DETTES**	
				Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	25 726 995,05		25 726 995,05	**Résultat de l'exercice**	6 651 238,82
TOTAL	**96 099 046,17**	**12 546 917,41**	**83 552 128,76**	**TOTAL**	**83 552 128,76**

BILAN PREVISIONNEL Troisième exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 838 648,85	1 225 765,90	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	6 421 127,27	25 684 509,10	· Résultat en instance	13 180 077,64
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	9 945 600,00	23 206 400,00	Affectation	
				DETTES	
Equipement électricité	2 050 000,00	615 000,00	1 435 000,00	Crédit long terme	29 335 000,00
Disponibilités	32 858 322,45		32 858 322,45	**Résultat de l'exercice**	6 724 868,69
TOTAL	**103 230 373,57**	**18 820 376,12**	**84 409 997,45**	**TOTAL**	**84 409 997,45**

الفصل الأول

ماهية البنوك التجارية وآلية منح القروض

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حمام الضلعة المسيلة

مقدمة

خاتمة

فهرس المحتويات

قائمة المراجع

الملاحق